

أجود التقريرات

[392] استصحاب بقاء كلي الحدث لترتيب عدم جواز مس كتابة المصحف والميزان في جريان الاستصحاب هو كون الشئ متعلقا لليقين والشك وكونه بنفسه حكما شرعيا أو موضوعا لحكم شرعي وهذا لا يفرق فيه بين استصحاب الكلي واستصحاب فرده (واما القسم الثاني) فربما يشكل في جريان الاستصحاب فيه (تارة) من جهة أن امر الكلي دائر بين أن يكون موجودا في ضمن الفرد الطويل أو القصير والمفروض أن الفرد القصير متيقن الارتفاع والفرد الطويل مشكوك الحدوث فلا يكون هناك ما يحتمل بقاءه مع اليقين بحدوثه الذي هو معتبر في جريان الاستصحاب (واخرى) بأن الكلي وإن سلمنا تعلق اليقين والشك به إلا أن الشك في بقاءه (ناش) من الشك في حدوث الفرد الطويل وعدمه فإذا جرى أصالة عدم حدوث الفرد الطويل فيكون هذا الأصل حاكما على استصحاب الكلي ورافعا لموضوعه (ولا يذهب عليك) فساد كلا الاشكالين (اما الاول) فلأن اليقين بارتفاع الفرد القصير وعدم اليقين بارتفاع الفرد الطويل إنما يضر باستصحاب كل من الفردين واما استصحاب الكلي الجامع بينهما مع قطع النظر عن خصوصية كل منهما فلا ريب في كونه متيقن الوجود ومشكوك البقاء ودعوى أن الموجود في الخارج ليس إلا هو الحصة وأمرها دائر بين متيقن الارتفاع ومشكوك الحدوث قد عرفت ما فيها (واما الثاني) فيرد عليه (اولا) أن الشك في بقاء الكلي وارتفاعه (ناش) من الشك في كون الحادث هو الفرد القصير أو الطويل والا فعدم حدوث الفرد الطويل لا يترتب عليه ارتفاع الكلي فإن ارتفاعه مسبب عن ارتفاع الفرد القصير لا عن عدم حدوث الطويل لا تثبت ارتفاع القدر المشترك إلا بعد اثبات حدوث الفرد القصير فإلا يثبت ذلك إلا على القول بالاصول المثبتة (وثانيا) أن مسببية شك عن شك آخر لا يوجب حكومة الأصل الجاري في السببي على الشك المسببي مطلقا بل يشترط الحكومة بامرین آخرين كلاهما مفقودان في المقام (الاول) أن يكون ترتب أحد المشكوكين على الآخر شرعيا حتى يكون الأصل الجاري في المشكوك السببي رافعا لموضوع الأصل الجاري في المشكوك المسببي كما إذا شك في طهارة الثوب المتيقن نجاسته المغسول بماء مشكوك النجاسة مسبوق بالطهارة فإن معنى استصحاب طهارة الماء هو ترتب تمام الآثار المترتبة على الماء الطاهر شرعا عليه ومن المعلوم أن من جملة آثاره طهارة الثوب المتنجس المغسول به فترتب عليه ويرتفع بذلك الشك في نجاسة الثوب الموضوع